بدون حوار يمني- سعودي

دمـاء بـلا نهايـة

« نزيف الدم في جبهات المواجهات العسكرية بين الجيش اليمني وبين الجيش السعودي يزداد إراقة يوماً بعد يوم بشكل مخيف، وقد يصعب فيها على الجميع السيطرة والتحكم لوقف امتداد ألسنة هذه النيران الشريرة، أو الخروج من كارثية تداعيات هذا العدوان على مستقبل العلاقات بين البلدين الجارين والشعبين الشقيقين وعلى العلاقات العربية تحديداً في الجزيرة العربية، فنيران هذه الحرب ستظل مشتعلة لعدة قرون وقد تحصد أجيالاً قادمة إذا لم يتم ايقاف مسعريها..

شيماء محمد

استمرار التجبر والغطرسة السعودية والاصرار على هزيمة الشعب اليمني عسكرياً وتركيعه وإذلاله تفكير يصلح في حلبات المصارعة وليس في إدارة مستقبل المنطقة والبيت العربي برمته، وما يعكس سوء قراءة الأسرة السعودية لأبعاد هذه المغامرة استمرار السير في الخيار العسكري والذي ستكون له تأثيرات وخيمة على مستقبل دول المنطقة وليس على نظام الحكم السعودي فقط..

وقف نزيف هذه الدماء والخيارات المرة- ممكن- إذا جنح النظام السعودي لدعوات الحوار التي يطلقها الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح.. واستمرار الرفض السعودي يعني تمدد المواجهات الضارية في جيزان ونجران وعسير، لتطال مقدرات البلدين وتفجير بؤرة جديدة من الصراعات والثارات بين شعبين سيدفع ثمنها باهظاً كل العرب..

فهذا يعني أن اليمن ستظل في حرب مفتوحة مع السعودية لثلاثمائة أو أربعمائة سنة كأقل تقدير وستأكل الأخضر واليابس وتحول الرخاء والنعيم والأمن والاستقرار والرفاه إلى جحيم بالنسبة للسعودية ودول الخليج إذا لم يمتثلوا للحوار المباشر مع اليمن ويسارعوا بوقف عدوانهم، لأن من المستحيل أن يرفع اليمنيون الرايات البيضاء على الاطلاق..إن السير في هذه المغامرة يُعد قراراً انتحارياً، وزج المنطقة وشعوبها في معارك عبثية لا يستفيد منها إلا أعداء الأمة ولن يخرج أحد منتصراً كما يتوهم البعض ذلك..

لقد عجزت قوات تحالف العدوان وطائراتهم وبوارجهم وكل مرتزقتهم عن ان تفتح أبواب مدينة تعز أو مديريتي صرواح ونهم أو أبواب الجوف وحرض بعد قرابة عام وثمانية أشهر من العدوان الذي استخدم الأسلحة المحرمة دولياً، وبالمقابل نجد أن أبواب نجران وجيزان وعسير صارت مفتوحة على مصراعيها أمام الجيش اليمني واللجان الشعبية.. فهذه الحقيقة توجب على عقلاء الأمة وحكمائها أن يسارعوا للعب دور ايجابي والضغط على دول الخليج لوقف العدوان على الشعب اليمني وإجراء حوار أخوي شفاف يحقن دماء الشعبين الشقيقين الجارين، ويجنب الأجيال صراعات لا طاقة لهم بتحمل تبعاتها أمام التطورات المتسارعة في العالم..لن يستطيع آل سعود أن يفلتوا من العقاب عن كل جرائمهم التي ارتكبوها بحق الشعب اليمني.. وعليهم ان يتعظوا مما تعرض له جدهم عبدالعزيز آل سعود الذي لم يسلم جسده من خناجر اليمنيين من احفاد ضحايا مذبحة تنومة على الرغم من خضوعه وامتثاله لكل الشروط اليمنية..

اليوم هناك متغيرات كبيرة ولابد من استيعابها، فبعد أن حطم الجيش اليمني واللجان الشعبية التجبر والتكبر السعودي وصاروا يركلون تاج آل سعود فلن يعودوا إلاّ بالنصر أو الشهادة..

كيري يدافع عن سلاح القاعدة وداعش

حرص وزير الخارجية الأمريكي جون كيري على أن يتحدث وبنبرة شديد عن تسليم سلاح الشعب اليمني وتحديداً الصواريخ لطرف ثالث لم يسمّه، وهذا الطرف أثار تساؤلات عدة عمَّن يكون، غير أن الأغلبية رجحوا أن يكون الطرف الثالث هو السعودية.

ولأن السيد جون كيري لم يشر لا من قريب أو بعيد أو حتى يلمح الى تنظيمي داعش والقاعدة، فقد ذهب الكثير من المراقبين السياسيين الى قناعة أن أمريكا تريد أن تسلم الصواريخ الباليستية الى القاعدة وداعش بعد أن سبق وأن قامت ومعها السعودية بتسليم الجماعات الإرهابية أسلحة الجيش والأمن اليمني الثقيلة والمتوسطة والخفيفة خلال معارك احتلال عدن.. وتُطرح تساؤلات كثيرة حول إصرار أمريكا والسعودية على تسليم الجيش اليمني، في الوقت الذي لا يتم الحديث لا من قريب أو بعيد عن أسلحة الجماعات المسلحة الأخرى وفي المقدمة تنظيمات الاخوان المسلمين والقاعدة وداعش والسلفيين وغيرهم.

تصريحات كيري جاءت لتعكس الرغبة السعودية الساعية لتدمير وتمزيق اليمن والحيلولة دون إيجاد حل سلمي للأزمة بزج اشتراطات لا علاقة لها بجوهر الأزمة على الاطلاق.. لكن امكانية استخدام الصواريخ الباليستية اليمنية كذريعة لغزو أمريكي عسكري لليمن أصبحت ممكنة لتكرر نفس سيناريو العراق التي اتخذته أمريكا وبريطانيا والسعودية من أسلحة الدمار الشامل وبتواطؤ دولي وذريعة لتدمير العراق واسقاط النظام وزج البلاد في فوضى ما تزال مشتعلة نيرانها الى اليوم.

منظمات دولية تتوعد بطرد السعودية من مجلس حقوق الإنسان في 13 سبتمبر

يمثل يوم الـ 13 من سبتمبر الجاري، موعد استحقاق مهم لتنفيذ مطالب نشطاء حقوق الانسان بعدم التصويت لصالح احتفاظ السعودية بعضويتها في مجلس حقوق الانسان، التابع للأمم المتّحدة.

وطالب نشطاء حقوق الانسان رئيسة الوزراء البريطانية تيريزا ماي العمل على طرد السعودية من المجلس الأممي لحقوق الإنسان وإن لم يكن ذلك كافياً للصفح عن بريطانيا التي تبيع الاسلحة للسعودية حسب ما ذكرت صحيفة الأندبندنت البريطانية.واعتبروا محاسبة السعودية على انتهاكاتها لحقوق الانسان وجرائمها لا ينبغي ان تقتصر على "طردها" من مجلس حقوق الإنسان، بل يجب تبني عقوبات اقتصادية قاسية ضدها، ومنها حظر الصفقات التجارية والعسكرية..

وأشاروا الى أن بلداً كالسعودية يمتلك أحد أسوأ السجلات الحقوقية وينضوي تحت إطار مؤسّسة دولية يناط بها العمل على تحديد ورصد الالتزام بمعايير حقوق الانسان مفارقة كبرى.

وأكدت مسؤولة العفو الدولية في لندن بولي تراسكوت: أن حجم الانتهاكات الممنهجة التي ارتكبتها الرياض في الداخل واليمن يجعلها غير مؤهلة للعب دور دولي في مجال حقوق الإنسان.

كما كشفت صحيفة "الاندبندنت" البريطانية، في تقرير لها، أن السفير السعودي يترأس، أحياناً، لجنة حقوق الإنسان في مجلس الأمن.

وفي ذات الاتجاه شدد، سياسيون كبار وناشطون بريطانيون، مطالبتهم تيريزا ماي، رئيسة الحكومة بالتصويت ضد السعودية المهيمنة على مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، بعد عام ونيف من قصفها بوحشية اليمن.

الجدير بالذكر أن هذه المطالب تأتي قبل تصويت حاسم للأمم المتحدة حول ما إذا كانت السعودية تحتفظ بمقعدها.

وأشارت الى زيادة الجدل حول هذه المسألة منذ منح سفير السعودية، أيضاً، دوراً رئيسياً في لجنة ذات الصلة بمجلس الأمن.

وأضافت الصحيفة: على الرغم من الأعمال الوحشية المتكررة للسعودية، والتي حظيت بتغطية إعلامية، لايزال وزراء المملكة المتحدة يرفضون القول ما إذا سيؤيدون السعودية أم لا.

ولفتت الصحيفة الى أن الموقف السعودي في المجلس يعني أن له تأثيراً على المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وأن العمليات العسكرية للقوات السعودية والمتحالفة معها وكذلك القنابل والأسلحة التي تم استخدامها في قصف اليمن أسفرت عن كارثة إنسانية واسعة النطاق.

ويقول منتقدون: إن التصويت هو فرصة ذهبية لحكومة السيدة تيريزا ماي الجديدة لإظهار أنها تقدر، حقاً، حقوق الإنسان.

وعلى نفس الصعيد اتهم المتحدث باسم الحزب الليبرالي الديمقراطي للشؤون الخارجية، توم بريك، الحكومة البريطانية بخلق الأعذار التي لا تنتهي للنظام السعودي وقد حان الوقت لحكومة المملكة المتحدة إلى إعادة تأكيد التزامنا بالقانون الدولي الإنساني، وتكون واضحة تماماً أننا لن ندعم إعادة انتخاب السعودية في مجلس حقوق الإنسان لدى الأمم المتحدة" .

وأضاف: "هناك فرصة للمملكة المتحدة لإظهار التضامن الحقيقي مع كل الأشخاص الذين يواجهون الصراع وعدم الاستقرار في جميع أنحاء العالم" .من جهتها طالبت منظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة، بكبح السعودية لـ"سجلها المروع في حقوق الإنسان وجرائم الحرب الجارية في اليمن" .

وقال مدير برنامج السياسة الخارجية في منظمة العفو البريطانية، بولي تراسكوت: "لا يجب أن تكون السعودية في مجلس حقوق الإنسان.. لم يتغير شيء منذ أن دعوناهم للتوقف عن الانتهاكات في يونيو" .

وأضاف: "على المملكة المتحدة كبح جماح السلطات السعودية علناً، بسبب سجلها المروع لحقوق الإنسان وجرائم الحرب الجارية في اليمن، وينبغي التوقف عن بيع أسلحة إلى السعودية وعلى وجه الاستعجال" .

ورفضت حكومة المملكة المتحدة، حتى الآن، المساعدة في استبعاد السعودية من انتخابها لرئاسة مجلس حقوق الإنسان.

وكُشفت وثائق تسربت إلى ويكيليكس، السنة الماضية، تظهر تورط المملكة المتحدة في صفقة تصويت متداولة لمساعدة السعودية بانضمامها إلى المجلس في عام 2013م.

مغالطات الأمم المتحدة !

رجاء الفضلي

جميلٌ أن تعرب مسئولة اممية عن بغضها إزاء ما يحدث في اليمن وتصف الوضع الحاصل بالمأساة..

الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة المعنية بالأطفال والصراعات المسلحة اعربت عن هذا الشعور « الجميل « في حديث لها لإذاعة الأمم المتحدة وقبيل احتفائها باليوم العالمي للعمل الانساني الذي تحييه الأمم المتحدة في الـ 19 من أغسطس سنوياً.. ولولا هذه المناسبة لبقيت هذه المسئولة مختفية عن الانظار ولما خرجت لتعرب عن غضبها وتصف الوضع في اليمن بالمأساة !!.

هذه المسئولة المعنية بالأطفال لم تشر في حديثها الى الطرف الرئيسي والقاتل الفعلي لآلاف الابرياء اليمنيين وهو النظام السعودي الذي يقود حرباً عدوانية قذرة منذ ما يزيد عن عام ونصف بمباركة من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وإضافة الى قتل الأبرياء ومن بينهم اكثر من 2650 طفلاً واصابة اكثر من ثلاثة آلاف طفل- وفقاً للأرقام الصادرة من وزارة الصحة منتصف اغسطس الماضي- فرضوا حصاراً جوياً وبحرياً على اليمن واليمنيين وهو ما تسبب في انعدام العلاج وموت الآلاف.. فهل لدى هذه المسئولة- التي اكدت لأطفال اليمن في سياق حديثها لإذاعة الأمم المتحدة انها ستواصل إعلاء كلمتهم وصوتهم- هل لديها الأرقام الحقيقية عن الشهداء الاطفال التي قتلتهم طائرات هذا النظام وحلفائه من العرب والغربيين ؟!

هل تعلم الممثلة الخاصة لبان كي مون المعنية بالأطفال والصراعات ان ما قالته « مئات الأطفال يصابون بعاهات مستديمة لان العلاج غير موجود « سببه الرئيسي الحصار الجائر المفروض على اليمن من قبل النظام السعودي وبمباركة فعلية من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي ؟!

وكيف ستواصل هذه المسئولة المعنية بالأطفال والصراعات اعلاء كلمة اطفال اليمن وصوتهم، ومن تمثله قام بإنزال اسم السعودية وحلفائها قاتلي اطفال اليمن من قائمة العار الخاصة بقتل وتشويه الأطفال ؟!.

على هذه المسئولة وبقية مسئولي الأمم المتحدة ان يتوقفوا عن مغالطتهم ويعوا ان اليمنيين لا يريدون كلاماً وانما يريدون افعالاً توقف «المأساة» التي يتعرضون لها من قبل النظام السعودي وحلفائه ..

يريدون افعالاً توقف سفك دمائهم وقتل الأبرياء بصواريخ الموت التي تسقط من السماء وتدمر بلادهم ..

النظام السعودي يعمل على قتل وتجويع اليمنيين وصولاً الى تركيع وفرض هيمنته وسطوته ووصايته على اليمن ..

والرسالة التي يوجهها اطفال اليمن لهذه المسئولة الاممية المعنية بالأطفال هي:

«النظام السعودي وحلفاؤه يدمرون اليمن ويقتلون الأطفال ويشوهون الآلاف غيرهم .. فافعلوا ما يمليه عليكم القانون الانساني الدولي وتوقفوا عن مغالطاتكم..!!

السعودية.. من إعادة «الشرعية» إلى نزع الصواريخ اليمنية!!

> كشفت السعودية مؤخراً وبشكل واضح عن بعض تفاصيل مخططها التآمري ضد اليمن، والمتمثل في المطالبة بتسليم الصواريخ اليمنية «الباليستية» في اطار تآمرها القديم الجديد الذي تسعى من خلاله إلى حل الجيش اليمني وتسريحه والاكتفاء بشرطة راجلة..

وتعود جذور المؤامرة السعودية هذه إلى ستينيات وسبعينيات القرن الماضي بسبب ما تكنه اسرة آل سعود من عداء لمؤسستي الجيش والأمن اليمني، على الرغم من أن هذه القوة اليمنية الضاربة لم تشكل خطراً على السعودية في أي وقت من الأوقات، وظلت جزءاً من سلاح الأمة العربية بحكم أنه تم إعدادها ليس كقوة عدوانية وإنما للدفاع عن الأمن القومي العربي والذود عن أمن واستقرار دول الجزيرة والتصدي لأي خطر يتهدد شعوب المنطقة، لكن السعودية ظلت رغم ذلك تعتبر ان الجيش اليمني هو الذي يقف حجر عثرة أمامها ويحول دون تمكنها من ابتلاع اليمن وبقية دول الجزيرة وان الجيش اليمني بعد انتصار الثورة اليمنية 26 سبتمبر 1962م و14 أكتوبر 1963م و30 نوفمبر 1967م قد اصبح قوة ضاربة يحول دون تحقيق الاطماع السعودية ولذلك عملت على تدمير هذا الجيش الوطني من الداخل بشتى السبل وزجت بالشطرين في مواجهات مسلحة لتدميره لكنها فشلت في القضاء عليه..

ومثَّل إقدام السعودية على جريمة اغتيال الشهيد إبراهيم الحمدي -على خلفية رفضه حل الجيش اليمني- جزءاً من هذه المؤامرة والتي تصدت لها رئاسة هيئة الأركان بعد أن ناقش معهم الشهيد الحمدي «المؤامرة» السعودية ورفضت- كما كشف عن ذلك الرئيس الصالح مؤخراً..

غير أن المؤامرة السعودية لم تتوقف وظهرت في المحاولة الانفصالية الفاشلة عام 1994م، وفي احداث 2011م أيضاً.. حيث اتضح الدور القذر السعودي والقطري بشكل واضح من خلال استغلال موجة الربيع والمطالبة بـ«إسقاط النظام» للسير نحو التخلص من الجيش اليمني، عبر دفع جماعة الإخوان والاشتراكي والناصريين للمطالبة بهيكلة الجيش وكذلك تصفية معظم قياداته عبر الخائن هادي وعملاء الرياض.. بيد أن المخطط التآمري السعودي أخذ منحى آخر منذ بداية العدوان على اليمن 26 مارس 2015م، حيث كشرت السعودية عن انيابها ووجهها القبيح وحقدها الدفين الذي تكنه ضد الشعب اليمني ومؤسسته الدفاعية، إلاّ أنها وبعد عام وثمانية اشهر من القصف والتدمير لليمن ولكل المعسكرات والمخازن والمطارات وبرغم ما تفرضه من حصار شامل عجزت عن القضاء على الجيش اليمني الذي قام من تحت انقاض غدر العدوان أكثر قوة ومهارة وبسالة، وها هو يسطر أروع الانتصارات التاريخية ضد قوات أكثر من 15 دولة مسلحة بأحدث الأسلحة ويلحق بها هزائم نكراء.. ومع تزايد تفكك تحالف العدوان وفشل السعودية في القضاء على الجيش اليمني البطل سارعت الرياض مجدداً لطرح ورقة تسليم الصواريخ الباليستية الى طرف «ثالث» على لسان جون كيري كشرط لوقف العدوان وليس لإعادة ما يسمى بشرعية هادي إلى العاصمة صنعاء..

طلب نزع سلاح الجيش اليمني جاء هذه المرة والسعودية في موقف لا تُحسد عليه فهي تتكبد خسائر متواصلة في المواجهات العسكرية، إضافة إلى أنها تعاني من ضغوطات دولية وانهيار اقتصادي، ومهددة بالملاحقة قضائياً في المحاكم الجنائية الدولية.. غير أن طلب نزع أسلحة الجيش اليمني لا يمكن التعاطي معه على الاطلاق في أي مشاورات مستقبلية بين الأطراف اليمنية.. كما أن أي طلب سعودي كهذا يعني بصراحة أن السعودية تسعى وبإصرار الى إلغاء اتفاقية الحدود بين البلدين، خصوصاً وأنها لم تبقِ شيئاً من تلك الاتفاقية.